

الجالية وقضايا الإستثمار

بلاغ صحفي

تستعد جهة درعة تافيلالت لأول مرة، لاستضافة الجالية المستثمرة القاطنة في مختلف أنحاء العالم في ملتقاها الأول الذي سيخصص سنويا لقضايا الاستثمار.

فيالإضافة إلى جهود ودعم مجلس الجهة، فإن هذه المبادرة تحظى بدعم من طرف شركاء مؤسساتيين، كوزارة الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي، ووزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ووزارة الشغل والإدماج المهني، والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

يعد إشراك الجالية، التي تؤدي دورا تضامنيا مهما منذ أكثر من خمسة عقود، وسيلة فعالة في العملية التنموية الجالية الشاملة. ومن شأن هذه العملية تحقيق تحول مستدام، منتج للثروات ولمناصب الشغل ومساهمة فعالة في تنمية بشرية حقيقية على الصعيد المحلي.

تحت شعار «الملتقى الاقتصادي الدولي لدرعة تافيلالت : الجالية وقضايا الاستثمار»، سيقام هذا الملتقى لأول مرة بمدينة تنغير يومي 28 و 29 يونيو 2019 بفندق بوكافر.

إن الغاية من هذه التظاهرة ذات المستوى الرفيع، هي جمع الجالية المستثمرة وشركاؤهم الأجانب مع السلطات الترابية والمنتخبة، والوزارات المكلفة بتحسين مناخ الأعمال، ورجال الأعمال بالجهة والمصالح اللامركزية.

في نسخته الأولى سيتمحور الملتقى حول الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات الطاقات المتجددة والمعادن والتنمية المستدامة بالإضافة إلى الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي. كما سيتطرق الملتقى أيضا إلى اقتصاد المعرفة وتأمين التراث الثقافي المادي واللامادي للجهة ونقل التكنولوجيا.

وتفعيلا لرؤيتهم وأهدافهم المشتركة المعبر عنها في مذكرة التفاهم الموقعة يوم 22 فبراير الماضي، فإن مجلس الجهة ومنظمة «أكال للتنمية»، يؤمنان بأن تحقيق الجاذبية الاستثمارية للجهة لن يتحقق إلا باستثمارات في الاقتصاد الأخضر، أملين وعاملين على أن تستجيب هذه الاستثمارات للأهداف البيئية والاجتماعية المشتركة للاقتصاد التضامني المسؤول والمستدام التي حددتها الأمم المتحدة؛ وجزير بالذكر أن هذه الأهداف هي نفسها التي ما فتئ عاهل البلاد الملك محمد السادس حفظه الله يلح عليها في خطاباته من أجل بزوغ نموذج تنموي جديد للبلاد.

وبالنظر إلى النداءات المتباعدة من كل الأطراف حول إشكالات الانحباس الحراري من جهة، وطبيعة وبيئة الجهة من جهة أخرى، فقد وجهنا دعوتنا لنخبة متميزة من المستثمرين المقتنعين بضرورة خلق بوادر تآزر جديدة مع الشركات الدولية والمحلية لإقامة مشاريع اقتصادية مسؤولة اجتماعيا وبيئيا للنهوض بالجهة.

بناء عليه وعلى مدى يومين من العمل المكثف، سيكون الملتقى فرصة فريدة لاجتماع مدراء الشركات والمؤسسات ومستثمرين وخبراء في الاقتصاد والاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التضامني والاجتماعي. كما ستنظم موائد مستديرة وورشات تفاعلية من أجل الخروج بخريطة طريق لحاملي المشاريع بالجهة. وعلى هامش الدورة ستنظم أيضا حصص من المقابلات المفيدة لصالح المشاركين، كما ستتم الدورة الأولى لهذا الملتقى بحضور وازن لمتدخلين من مستوى رفيع وذلك بحضور شخصيات مرموقة بما في ذلك وزراء مكلفين بالقطاعات المختلفة والمتعلقة بالموارد والثروات التي تشكل الآفاق الاقتصادية الواعدة لجهة درعة تافيلالت. كما سيعرف الملتقى أيضا حضور العديد من المؤسسات المكلفة بالسياسات العمومية والخاصة بالجالية وقضايا الاستثمار.